الأمم المتحدة

A/59/678–S/2005/40

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 January 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البندان ٣٦ و ١٤٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الستون

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى آخر الهجمات الإرهابية التي تعرض لها المواطنون في إسرائيل في الأسبوع الماضي وحده. إننا نجد أنفسنا أمام فرصة سانحة في الشرق الأوسط، ويبدو أن المسؤولين عن هذه الهجمات، فضلا عن الذين يرفضون التصدي لهم، لا يعملون إلا لتفويت هذه الفرصة.

ففي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، هاجم انتحاري فلسطيني معبر غوش قطيف في قطاع غزة، وقتل إسرائيليا وجرح ثمانية آخرين. وأعلنت الجماعة الإرهابية حماس بفخر مسؤوليتها عن هذا الهجوم.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فجرت منظمة حزب الله الإرهابية عبوة ناسفة بالقرب من جرافة إسرائيلية تستخدم لإزالة الألغام على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. ويأتي ذلك عقب حادث وقع في ١٤ كانون الثاني/يناير، عندما قام حزب الله بتفجير عبوة ناسفة أخرى في المنطقة نفسها، في محاولة لاستهداف قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، وشن كذلك هجوما آخر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (على النحو المبين بالتفصيل في الوثيقة A/59/667-S/2005/14) عندما قُتل النقيب شارون إيلماكايس، نتيجة انفجار عبوة ناسفة زرعتها منظمة حزب الله. وكما بيَّنا بالوثائق من قبل، فإن حزب الله برعاية سورية وإيران،

200105 200105 05-21488 (A)
0521488

يسعى إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وإلى تقويض أية آمال في السلام، ويستخدم شبكاته التي أقامها مع المنظمات الإرهابية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وغزة لتحقيق هذه الغاية.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، كانت بلدة سيدروت الإسرائيلية هدفا للمرة الثانية لصواريخ قسام الفلسطينية. ونتيجة لذلك، أصيبت إيلا أبو قسيس البالغة من العمر ١٧ عاما بجروح بالغة، كما أصيب أخوها تامر البالغ من العمر ١٠ سنوات الذي قامت بحمايته من الانفجار بجسدها. وكما تعلمون، لا تزال بلدة سيدروت تتعرض باستمرار وبطريقة عشوائية لإطلاق صواريخ من المنطقة التي يسيطر عليها الفلسطينيون. وأزهقت الصواريخ أرواحا كثيرة، بما فيها أرواح أطفال صغار، وجرحت العديد من المدنيين، وأحدثت أضرارا واسعة. وجعلت ظروف الحياة في المدينة لا تطاق للعديد من السكان.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقبيل إغلاق معبر كرني لمرور البضائع في شمال قطاع غزة، هاجم الإرهابيون الجانب الإسرائيلي من المعبر وفتحوا نيرانا عشوائية على المدنيين الإسرائيليين، بمن فيهم سائقو شاحنات إسرائيليون يقومون بنقل البضائع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي. ونتيجة للانفجار وإطلاق النار بالمدافع الرشاشة، قتل ستة مدنيين إسرائيليين، وجرح خمسة آخرون. وخلال عملية إخلاء الجرحى، أطلق الإرهابيون الفلسطينيون قذيفة هاون سقطت بالقرب من معبر كرني، في محاولة لإلحاق مزيد من الضرر. وأعلنت منظمة حماس الإرهابية مسؤوليتها عن ذلك الهجوم.

ومما يجدر تكراره أن المراد من عملية معبر كرني كفالة حركة الناس والبضائع، وتحسين فرص وصول البضائع، والأعمال التجارية، والغذاء والضروريات الأساسية إلى السكان الفلسطينيين. وإن هجمات كهذه هي أوضح دليل على أن الإرهابيين الفلسطينيين عازمون على إلحاق الضرر لا بالإسرائيليين فحسب بل كذلك بالشعب الفلسطيني – فهم أكبر عقبة في وجه السلام.

وكما قال مدير الأمن الفلسطيني في نقطة عبور كرني ”لو كان المهاجمون يضعون مصلحة الفلسطينيين في بالهم، والغذاء الذي يرد خلال معبر كرني، لما أظن أنهم كانوا سيفعلون ذلك“. والذين ينحون باللائمة على إسرائيل لمشاكل العبور وإعاقة الحركة في المناطق الفلسطينية يحسنون صنعا لو نظروا إلى هذا النوع من الأفعال الازدرائية والمدمرة للإرهاب الفلسطيني التي تُرغم إسرائيل على اتخاذ إجراء دفاعي.

وكما تظهر قائمة الأعمال الإرهابية الشنيعة، لا يوجد للأسف دليل يذكر على جدية القيادة الفلسطينية الجديدة في التصدي للإرهاب الفلسطيني وفق التزاماتها القانونية

والأخلاقية الأساسية، بما فيها الالتزامات الواردة في أول فقرات المرحلة الأولى من خارطة الطريق. وستفوت الفرصة السانحة للتقدم في عملية السلام بسرعة إذا لم ترتق القيادة الفلسطينية إلى مستوى هذه الالتزامات الأولية.

والواضح أن القوى في المنطقة، وفي داخل المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون، تسعى إلى إضاعة أي أمل في السلام. ويقع على عاتق القيادة الفلسطينية، إذا كانت جادة في السلام، أن تنبذ هذه القوى وأن تعمل على إزالة البنى التحتية الإرهابية كما هي ملزمة ومجهزة للاضطلاع بذلك. ورغم عدد الخسائر في الأرواح الإسرائيلية التي نجمت عن هذه الهجمات الأخيرة، لا تزال إسرائيل تمارس ضبط النفس وتأمل في أن تفي القيادة الفلسطينية أخيرا بالتزاماتها وأن تنتهج سياسة عدم التهاون مطلقا مع الإرهاب. وإن إسرائيل لعلى استعداد للمشاركة في جهد جاد لتجديد عملية السلام، والارتقاء إلى مستوى التزاماتها، لكنها لن تتسامح، ولا تستطيع أن تتسامح مع وضع يتكلم فيه الزعماء الفلسطينيون عن السلام ويقبلون فيه بالإرهاب في آن معا. وفي استمرار غياب الجهود الفلسطينية الحقيقية غير المتساهلة لاجتثاث حملة الإرهاب الفلسطينية، ستكون إسرائيل مرغمة على اتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة لوضع حد لقتل مدنييها وفقا للقانون الإنساني الدولي.

وتدعو إسرائيل المجتمع الدولي إلى إعادة التأكيد على رفضه التام للوسائل الإرهابية، وألا يقبل شيئا أقل من تفكيك المنظمات الإرهابية بالكامل، بالإضافة إلى الجهود التي لا تتراخى لمنع الإرهاب وجلب مرتكبيه ومؤيديه للمثول أمام العدالة، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكذلك خارطة الطريق. ويشكل تأخير هذه الإجراءات تهديدا مباشرا وفوريا للآمال الهشة التي أضرمت جذوتها من جديد لتحقيق السلام في المنطقة.

وإني إذ أبعث هذه الرسالة إلحاقا بالرسائل الكثيرة التي تورد بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التي توثق الجرائم التي يجب أن يتحمل مرتكبوها ومؤيدوهم المسؤولية الكاملة عنها.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٣٦ و ١٤٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير دان **جلرمان**
الممثل الدائم